

—(38)—

له: إنَّ أفعال العباد لا تخلو من ثلاثة منازل: إما إنَّ تكون من اِ خاصة، أو منه ومن العبد على وجه الاشتراك فهيا، أو من العبد خاصة(1).
(فإن كانت من اِ تعالى فهو أعدل وأنصف من إنَّ يظلم عبده، ويأخذه بما لم يفعلها)(2)؛ لأن اِ الفاعل لها يكون الأولى "بالحمد على حسنهما، والذم على قبحها، ولم يتعلق بغيره حمد ولا لوم فيها"(3).

(أما إنَّ كانت الأفعال من اِ والعبد معاً فهو شريكه، والقوي أولى بإنصاف عبده الضعيف)(4). ولو كانت الأفعال شركة حقاً (لكان الحمد لهما معاً فيها، والذم عليهما جميعاً فيها. وإذا بطل هذان الوجهان ثبت أنها من الخلق، فإن عاقبهم اِ تعالى على جنايتهم بها فله ذلك، وإن عفى عنهم فهو أهل التقوى وأهل المغفرة)(5).
لقد قام الدليل النصي والعقلي على صحة نسبة المعاصي إلى الإنسان فاعلها دون اِ.
يقول ابن المعلم: (إنَّ كلَّ ما قضى به اِ حق دون ما سواه، قال اِ تعالى: [الذي أحسن كلَّ شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين](6)، فخير: بأن كلَّ شيء خلقه حسن غير قبيح.. وفي حكم اِ تعالى بحسن جميع ما خلق شاهد ببطلان قول من زعم أنَّهُ خلق قبيحاً. وقال اِ تعالى: [ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت](7)، فنفي التفاوت عن خلقه، وقد ثبت إنَّ الكفر والكذب متفاوت في نفسه، والمتضاد من الكلام متفاوت، فكيف يجوز إنَّ يطلقوا على اِ تعالى أنَّهُ خالق لأفعال العباد، وفي أفعالهم من التفاوت والتضاد ما ذكرناه؟)(8).
وفي الخبر الصحيح أنَّهُ "إذا كان يوم القيامة وجمع اِ الخلائق سألهم عما عهد

1 – تصحيح الاعتقاد للمفيد: 188.

2 – ابن المعلم في كتاب الفصول المختارة: 44.

3 – ابن المعلم في شرح عقائد الصدوق، أو تصحيح الاعتقاد: 188.

4 – ابن المعلم في الفصول المختارة: 44.

5 – ابن المعلم في شرح عقائد الصدوق، أو تصحيح الاعتقاد: 188.

6 – السجدة: 7.

7 – الملك: 3.

8 – ابن المعلم في شرح عقائد الصدوق، أو تصحيح الاعتقاد: 188.

